جمع الطرق والروايات في الباب الواحد وأثره في فهم الحديث

د. امحمد فرج الزايدي
جامعة المرقب
efalzeadyelmergib.edu.ly

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على نبينا الكريم محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمين

أما بعد،

فإن للسنة مكانتها السامية في تشريع الأحكام وبيان الحلال والحرام، وأهميتها البالغة في تفسير القرآن، وفهم معانيه، والسنة القولية أو الفعلية وصلت إلينا بالسند من رسول الله ﷺ، عبر فترات زمنية من عصر الصحابة فالتابعين فمن بعدهم ،فالروايات المتعددة للسنة إنما بلغتنا عبر سلسلة من الرجال، هذه الروايات والطرق محصها العلماء وغربلوها، بقواعد ضابطة، وأسس علمية متينة، صارت فيما بعد علماً يدرس،له أبجدياته وقواعده ومسلماته، ذلك أننا نحتاج لبيان صحة حديث ما ـ للعمل به ـ تصحيح سنده ومتنه، ومن أهم ما يساعد على ذلك جمع طرقه ورواياته ليتقوى سنده بكثرة الطرق، ولنفهم المقصود منه بجمع رواياته المتعددة في الباب الواحد، فيقوى السند للحجية، ويسلم الفهم للتطبيق .

وأحد الضوابط المعينة على فهم السنة فهماً صحيحاً بعد التأكد من صحة النص ــ جمع طرق وروايات الحديث الواحد ــ فلا يمكن الاعتماد على حديث واحد أو حديثين، ولو كان صحيحاً ـ في استنباط حكم أو إصدار فتوى بل تنظر كل الأحاديث الواردة في المسألة ويجمع بينها .

وعندما أعلنت كلية علوم الشريعة عن مؤتمرها العلمي الثاني (فقه التعامل مع السنة النبوية) رغبت في المشاركة، فاخترت من المحور الثاني، الضابط الثالث، لأهميته أولاً، ولشدة الحاجة إليه في واقعنا المعاصر ثانياً.

وعنونت له : **بـ جمع الطرق والروايات في الباب الواحد وأثره في فهم الحديث** .

وجعلته في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة .

المقدمة : إشكالية البحث وأهميته وأهدافه وأسباب اختياره .

المبحث الأول : المقصود من جمع الطرق والروايات، وتأصيله وسببه.

المطلب الأول : التعريف بالطرق والروايات .

المطلب الثاني : التأصيل الشرعي لقاعدة تتبع الطرق والروايات .

المطلب الثالث : سبب تنوع الروايات واختلافها.

المبحث الثاني : فوائد جمع الطرق، وعناية العلماء بذلك

المطلب الأول : فوائد جمع الطرق (الاعتبار) أو (سبر الحديث):

المطلب الثاني : بيان عناية العلماء بجمع الطرق.

المبحث الثالث : أثر ضابط جمع الروايات في فهم النص.

المطلب الأول : أثره في فقه الحديث ودوره في استنباط الأحكام.

المطلب الثاني :أثر تتبع الطرق في عدة مسائل من علم الحديث.

المطب الثالث :أمثلة متعددة في جمع الطرق والروايات في الباب الواحد من كتب الشروح

الخاتمة .

المقدمة

إشكالية البحث وأهميته وأهدافه وأسباب اختياره .

إشكالية البحث :

يحاول البحث الإجابة عن عدة أسئلة أهمها : ما طرق الحديث ؟ وما المقصود من جمعها ؟ وما الأهمية المرجوة من هذا الجمع ؟ وما دوره في فقه الحديث ؟

أهمية البحث :

تكمن أهميته في ضرورة البحث والتنقيب في الضوابط والأسس التي نهجها علماؤنا لفهم السنة، لشدة الحاجة إليها، وبالأخص في هذا الزمن الذي شهد ضعف التعليم الشرعي وكثرة بهارج الحياة وضيق الوقت، وتنوع الأفكار والنظريات إلى جانب الهجمة الشرسة على السنة بشتى الوسائل والطرق من الغرب الملحد وعملائه .

أما من بني جلدتنا فقد رأينا من يحمل السنة ما لا تحمل بفهم سقيم، وتأويل سمج وما ذلك إلا لفقد الوسيلة المعينة على حسن الفهم والاستنباط منه، فإذا وقف طالب العلم على حديث ما وأراد تطبيقه في واقعه ـ إما امتثالاً أو تركاً ـ لزمه استعمال أدوات الفهم المختلفة التي بثها علماؤنا في ثنايا كتبهم([1])،ولقد تنبأ النبي الكريم ﷺ بوجود هذا الخلل في أمته فحذرهم ونصح لهم فعند البيهقي قال ﷺ : " يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين " ([2]).

وقد ذكر ابن القيم في كتابه الروح كلاما قيماً حيث قال: "ينبغي أن يفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غلو ولا تقصير ...بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام "([3]).

---

(1) راجع ما كتبه د. يوسف القرضاوي في كتابه القيم : كيف نتعامل مع السنة النبوية ص 43.

(2) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب :الشهادات ، باب الرجل من أهل الفقه يسأل عن الرجل من أهل الحديث.(20952).

(3) الروح :لمحمد بن أبي بكر بن أيوب (ابن قيم الجوزية)، تعليق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار الفكر العربي – بيروت ,تاريخ الطبع: 1996م، 99/1 .

ويقول الشيخ يوسف القرضاوي :"من اللازم لفهم السنة فهماً صحيحاً أن تجمع الأحاديث الصحيحة في الموضوع الواحد بحيث يرد متشابهها إلى محكمها، ويحمل مطلقها على مقيدها، ويفسر عامها بخاصها، وبذلك يتضح المعنى المراد منها ولا يضرب بعضها ببعض"([4]).

مما سبق نعلم أن الفهم السليم للسنة مهم جداً في تطبيقها والعمل بها، وهنا تظهر أهمية معرفة القواعد والضوابط للفهم الصحيح .

أهداف البحث :

1- بيان أهمية الفهم السليم والتطبيق الصحيح للسنة النبوية .

2- بيان أهمية جمع الطرق والروايات في الباب الواحد وأثر ذلك في الفهم السليم للحديث .

3- بيان مدى اهتمام العلماء بهذا الفن من خلال شروحهم للحديث .

4- معرفة الفوائد المترتبة على جمع الطرق والروايات للنص الحديثي .

أسباب اختيار البحث :

1. إثراء المكتبة الحديثية بهذا النوع من البحوث .
2. المشاركة الهادفة في فعاليات المؤتمر العلمي الثاني(فقه التعامل مع السنة النبوية)
3. خدمة السنة النبوية .

المبحث الأول : المقصود من جمع الطرق والروايات وتأصيله وسببه.

المطلب الأول : التعريف بالطرق والروايات .

أولاً : الطرق في اللغة :جمع مفردها الطريق :وهي السبيل الذي يطرق بالأرجل، أي: يضرب، وكل ما يطرقه طارق معتادا كان أو غيره، استعير لكل مسلك يسلكه الإنسان في فعل مذموم أو محمود. ([5]).

المراد بالطرق الأسانيد كما قال علي القاري في شرح النخبة ([6]).

(4)كيف نتعامل مع السنة النبوية ،د. يوسف القرضاوي ص 123

(5) التوقيف على مهمات التعريف، فصل الراء ،لزين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي القاهري ،الناشر: عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت–القاهرة، الطبعة: الأولى، 1410هـ–1990م،226/1.

(6) شرح النخبة لعلي القاري 159/1.

قال الإمام أحمد ـ رحمه الله: " الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً " ([7]). "وحقيقة الطرق : نقل السنة، ونحوها وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث أو إخبار أو غير ذلك" [(8)] .

ثانياً : في الاصطلاح : أسانيد متعددة لحديث واحد "[(9)] .

والسند هو: "الإخبار عن طريق المتن،..... قال ابن جماعة : وأخذه إما من السند وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل ؛لأن المسند يرفعه إلى قائله أو من قولهم :فلان سند أي معتمد، فسمي الإخبار عن طريق المتن سنداً ؛ لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه " [(10)] وحكاية طريق المتن هو الإسناد، والطريق الموصلة إلى المتن هي السند، فالسند هو قول المصنف (البخاري مثلا) حدثنا فلان، قال :حدثنا فلان ..الخ . والسند هم أولئك الرواة الناقلون المذكورون قبل متن الحديث .

وسند الحديث هو ما ذكر قبل المتن، ويقال له الطريق ؛لأنه يوصل للمقصود هنا وهو الحديث، كما يوصل الطريق المحسوس إلى ما يقصده السالك، وقد يقال للطريق : الوجه، تقول : هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه "([11])،

قال ابن قطلوبغا: "الحكاية فعل، والطريق أسماء الرواة، فلا يصح أن يكون أحدهما عين الآخر"([12]) .

---

(7)الجامع لأخلاق ..وآداب السامع للخطيب البغدادي ، تحقيق : صلاح عويضة ،دار الكتب العلمية 212/2.

(8) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين السيوطي ، بعناية مازن السرساوي ، دار ابن الجوزي ، ط. الثانية 1433 هـ . 67/1 .

(9)معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه ، تأليف الدكتور : محمد أبو الليث الخير آبادي ، الطبعة الأولى 1429 هـ / 2009 م ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ص 93 .

(10) تدريب الراوي 7/1.

([11]) توجيه النظر ص89 .

([12]) حاشية نزهة النظر 462/1.

المقصود بطرق الحديث: الروايات والأسانيد التي روى بها المؤلفون في السنة النبوية حديثاً معيناً "[13]

والرواية لغة : نقل الكلام إلى شخص آخر وحمله إليه .

واصطلاحاً: نقل الحديث وإسناده إلى من عزي إليه بإحدى صيغ الأداء، مثل: حدثنا أو أخبرنا أو سمعت أو عن، ومعنى نقله أي أخذه ثم تبليغه، فمن لم يبلغ شيئاً لا يكون راوياً " [14] .

المطلب الثاني :التأصيل الشرعي لقاعدة تتبع الطرق والروايات

قد كان الصحابة هم أول من تلقى الأحاديث عن رسول الله ﷺ في مناسبات عديدة، ثم تناقلوها فيما بينهم، فكان لزاماً أن يكونوا هم أول من يتثبت في نقل الأحاديث، ويتتبع طرقها، للعمل بها وتأكيد ثبوتها عنه ﷺ، وذكر العلماء أمثلة لهذا التثبت نذكر منها :

1ـ ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي يحيى عن عبد الله بن عمرو قال: حدثت أن رسول الله ﷺ قال :صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة، قال: فأتيته فوجدته يصلى جالساً، فوضعت يدي على رأسي، فقال : مالك يا عبد الله بن عمرو ؟ قلت: حدثت يا رسول الله أنك قلت :صلاة الرجل قاعداً على نصف الصلاة، وأنت تصلى قاعداً ؟ قال : أجل ولكني لست كأحد منكم "[15]

2ـ ما رواه ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه تسأله ميراثها، فقال لها أبوبكر :مالك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس، فقال أبوبكر : هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذه لها أبوبكر الصديق "[16].

3ـ ما رواه البخاري في صحيحه عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه قال :كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور فقال : استأذنت على عمر ثلاثاً، فلم يؤذن لي، فرجعت، فقال : ما منعك ؟ قلت : استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ : "إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع "،فقال عمر : والله لتقيمن عليه بينة، أمنكم أحد

---

(13) مهارات جمع طرق الحديث بحث محكم للدكتور إبراهيم عبد الله اللاحم ص 2 .منشور بمجلة العلوم الشرعية ، جامعة القصيم ، المجلد 5 ، العدد 2 ، بتاريخ 1434هـ / 2012 م.

(14) معجم مصطلحات الحديث ، مرجع سابق ص 67 .

(15) صحيح مسلم كتاب : الصلاة باب : جواز النافلة قائماً وقاعداً رقم (735).

(16) موطأ مالك كتاب الفرائض ،باب ميراث الجدة ،وسن أبي داود ،كتاب الفرائض ،باب في الجدة .

سمعه من النبي ﷺ ؟ فقال أبي : والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم، فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك "([17])

قال الذهبي: "في هذا دليل على أن الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح مما لو انفرد به واحد، وفي ذلك حض على تكثير طرق الحديث لكي يرتقي عن درجة الظن إلى درجة العلم، إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم ولا يكاد يجوز ذلك على ثقتين لم يخالفهما أحد "([18]) .

وأما في عصر التابعين فقد استمر الحال على منهج الصحابة في تتبع الطرق، وقد زادت الحاجة إليه بسبب انتشار رقعة الإسلام، وكثرة الداخلين فيه من الأمم والشعوب الأخرى.

" لقد حافظ التابعون الكرام على عمل التتبع الذي تلقوا مبادئه من الصحابة الكرام بتطبيقه بشكل أوسع مؤكدين على ضرورته وتزايد الحاجة إليه أكثر من السابق مع انتشار رقعة الإسلام، وبعد عهد النبوة"([19]).

من أمثلة ذلك :

1ـ حديث سعيد بن المسيب (90هـ) عن عامر بن سعد عن سعد بن أبي وقاص قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي: " أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس بعدي نبي"، قال سعيد: فأحببت أن أشافه سعداً، فأتيته فذكرت له ما ذكر عامر، فقال: نعم، فقلت: أنت سمعته ؟ فقال : نعم وإلا اصطكتا "([20]) .

2ـ وروي عن عبد الرحمن بن يزيد، عن علقمة بن قيس عن أبي مسعود، وهو البدري واسمه عقبة بن عامر ـ قال : قال رسول الله ﷺ : " من قرأ بهاتين الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه " قال عبد الرحمن : فلقيت أبا مسعود وهو يطوف بالبيت، فسألته فحدثني به عن رسول الله ﷺ ([21]).

---

(17) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان ،باب : التسليم والاستئذان ثلاثاً رقم الحديث (6245)،1013،صحيح البخاري ،بترقيم وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي ،دار الحديث القاهرة .1432هـ /2011م .

(18) تذكرة الحفاظ 6/1. وينظر ما سبق : الاعتبار في علوم الحديث الشريف ،دراسة تأصيلية منهجية ،تأليف : شماء جمال الأسمر ،دار النوادر الطبعة الأولى 2013م ، ص 58.

(19) المصدر السابق ص74.

(20) سنن النسائي ،كتاب: المناقب ، باب: فضائل علي رضي الله عنه ،رقم (8140).

([21]) ينظر : الاعتبار في علوم الحديث ص 77.

وهذا يدل بوضوح على حرصهم على تتبع طرق الحديث والتأكد من سماع الحديث، وحفظه.

المطلب الثالث : سبب تنوع الروايات واختلافها.

إن تعدد الروايات والطرق يدل على استيعاب السنة لجوانب الموضوع الواحد، لأن طبيعة البيان النبوي تقتضي هذا التعدد، حسب المبين لهم، ومقتضى الحال الذي يقدم فيه البيان، كذلك حرص النبي ﷺ على توجيه الصحابة واقتناص الفرص في ذلك فيكرر الحديث في أكثر من مناسبة .

وتعدد الروايات له أسباب كثيرة، منها :

1_ تعدد القول أو الفعل الصادر من المصطفى ﷺ في قضية واحدة .

2- وقد يكون التعدد حاصلاً من رواة الحديث في أي طبقة من طبقات الإسناد. بسبب اختلافهم في قوة الحفظ، والضبط، واختصار الحديث من عدمه، والجمع بين حديثين، والشك، والإدراج، والقلب، والتقديم والتأخير، واختلافهم في وصف فعله ﷺ في الأحاديث الفعلية.

3- وهناك سبب مهم هو: رواية الحديث بالمعنى؛ فمنهم من يرويه بالمعنى اختصارًا، أو إفتاءً، أو ورعاً، أو لسبب آخر، وتختلف عبارتهم في ذلك.

يقول د. عبد العزيز الطريفي في أسباب تعدد رواية الحديث الواحد: "سبب تعدد الروايات يعود إلى أمور منها : الرواية بالمعنى، فمعلوم قطعاً أن كثيراً من الأحاديث التي تروى عن النبي ﷺ، لم ينطقها النبي ﷺ بحروفها وترتيبها كاملة، لكنه كلام النبي ﷺ بالجملة، وما تغاير اللفظ فيه فهو يحمل على المعنى في الغالب .وقلة ضبط الرواة فربما تكون الواقعة في الخبر هي التي يهتم بها الناقل فيضبطها، ولا يعتني عناية تامة فيما هو خارج المناسبة، واختلاف فهوم النقلة، فربما يكون الحديث فعلاً من أفعاله ﷺ، فيحكيه أحدهم على وجه، ويحكيه الآخر على وجه آخر إلا أن المعنى واحد، فالحديث حكاية فعل لا حكاية قول" [22].

ويذكر الأستاذان شرف القضاة، وأمين القضاة أن: "أسباب تعدد متن الحديث تنقسم إلى نوعين رئيسيين، وينقسم كل نوع منهما إلى أقسام متعددة.

(22) أسباب تعدد روايات الحديث الواحد، مقال لعبد العزيز الطريفي على موقعه بالشبكة بتاريخ 14 / 4/ 2010 م .

النوع الأول : التعدد الصادر عن رسول الله ﷺ وهو تعدد ناشئ عن تعدد القول أو الفعل عن النبي ﷺ، وليس للرواة علاقة به وهو على أقسام " ([23]) .

وذكرا منها ستة أقسام :اتفاق المعنى وتعدد الطرق ـ القيام بالعمل أكثر من طريقة ـ الناسخ والمنسوخ ـ ما قاله قبل الوحي وبعد الوحي ـ اختلاف حال المخاطبين ـ تعدد الموصوف.

مثال على النوع الأول : وهو اتفاق في المعنى وتعدد في اللفظ:

1ـ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْتُ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي وَحْدَهُ، وَلَيْسَ مَعَهُ إِنْسَانٌ، قَالَ: فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَمْشِيَ مَعَهُ أَحَدٌ، قَالَ: فَجَعَلْتُ أَمْشِي فِي ظِلِّ القَمَرِ، فَالْتَفَتَ فَرَآنِي، فَقَالَ: «مَنْ هَذَا» قُلْتُ: أَبُو ذَرٍّ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ، قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ تَعَالَهْ» قَالَ: فَمَشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً، فَقَالَ: «إِنَّ المُكْثِرِينَ هُمُ المُقِلُّونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ خَيْرًا، فَنَفَحَ فِيهِ يَمِينَهُ وَشِمَالَهُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ وَوَرَاءَهُ، وَعَمِلَ فِيهِ خَيْرًا»

قَالَ: فَمَشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً، فَقَالَ لِي: «اجْلِسْ هَا هُنَا» قَالَ: فَأَجْلَسَنِي فِي قَاعٍ حَوْلَهُ حِجَارَةٌ، فَقَالَ لِي: «اجْلِسْ هَا هُنَا حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكَ» قَالَ: فَانْطَلَقَ فِي الحَرَّةِ حَتَّى لاَ أَرَاهُ، فَلَبِثَ عَنِّي فَأَطَالَ اللُّبْثَ، ثُمَّ إِنِّي سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُقْبِلٌ، وَهُوَ يَقُولُ: «وَإِنْ سَرَقَ، وَإِنْ زَنَى» قَالَ: فَلَمَّا جَاءَ لَمْ أَصْبِرْ حَتَّى قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ، مَنْ تُكَلِّمُ فِي جَانِبِ الحَرَّةِ، مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَرْجِعُ إِلَيْكَ شَيْئًا؟ قَالَ: " ذَلِكَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، عَرَضَ لِي فِي جَانِبِ الحَرَّةِ، قَالَ: بَشِّرْ أُمَّتَكَ أَنَّهُ مَنْ مَاتَ لاَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ، قُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ، وَإِنْ سَرَقَ، وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: نَعَمْ " قَالَ: قُلْتُ: وَإِنْ سَرَقَ، وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَإِنْ شَرِبَ الخَمْرَ»([24]).

2ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسِيرٍ، قَالَ: فَنَفِدَتْ أَزْوَادُ الْقَوْمِ، قَالَ: حَتَّى هَمَّ بِنَحْرِ بَعْضِ حَمَائِلِهِمْ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ جَمَعْتَ مَا بَقِيَ مِنْ أَزْوَادِ الْقَوْمِ، فَدَعَوْتَ اللهَ عَلَيْهَا، قَالَ: فَفَعَلَ، قَالَ: فَجَاءَ ذُو الْبُرِّ بِبُرِّهِ، وَذُو التَّمْرِ بِتَمْرِهِ، قَالَ: وَقَالَ مُجَاهِدٌ: وَذُو النَّوَاةِ بِنَوَاهُ، قُلْتُ: وَمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ بِالنَّوَى؟ قَالَ: كَانُوا يَمُصُّونَهُ وَيَشْرَبُونَ عَلَيْهِ الْمَاءَ، قَالَ: فَدَعَا عَلَيْهَا قَالَ

(23) أسباب تعدد الروايات في متون الحديث شرف محمود القضاة ،وأمين محمد القضاة ،الجامعة الأردنية ،مجلة دراسات ،المجلد العشرون 1993م ص8.

([24]) صحيح البخاري ، كتاب: الرقائق ، باب: المكثرون، رقم (6443).

حَتَّى مَلأَ الْقَوْمُ أَزْوِدَتَهُمْ، قَالَ: فَقَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، لَا يَلْقَى اللهَ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرَ شَاكٍّ فِيهِمَا، إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ»([25]) .

وفي رواية أنس ـ رضي الله عنه ـ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَمُعاذٌ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ، قَالَ: «يَا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ»، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «يَا مُعَاذُ»، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلاَثًا، قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»، قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَفَلاَ أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟ قَالَ: «إِذًا يَتَّكِلُوا» وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا"([26]).

نلاحظ أن المعنى من شهد لله بالوحدانية ولرسوله ﷺ بالرسالة دخل الجنة، وتعددت ألفاظه، وأسباب وروده .

النوع الثاني: التعدد الصادر من الرواة، وذكرا منه : الرواية بالمعنى، وحكاية الحال، وتعدد سبب النزول، ووصف الواقع، الجمع بين حديثين، اختصار الحديث، تعدد الإجابات عند سؤال النبي ﷺ، سماع الراوي بعض الحديث دون بعض ..[(27)].

وأوردا أمثلة لكل قسم .

المبحث الثاني : فوائد جمع الطرق، وعناية العلماء بذلك

المطلب الأول : فوائد جمع الطرق (الاعتبار) أو (سبر الحديث):

الاعتبار وسبر الطرق وتتبعها مهم في كشف ضبط الرواة وأحياناً معرفة عدالتهم بتتبع طرق مروياتهم وموازنتها بمرويات غيرهم، ومهم أيضاً في معرفة سبب ورود الحديث، ومعرفة العلة التي سيق لها الحديث، وتعين على الحكم على الراوي، ومعرفة الحديث المقلوب، والراوي المبهم وغير ذلك، ومن فوائده :

1 ـ التعريف بالراوي :

([25]) صحيح مسلم كتاب الصلاة ،باب: الدليل على أن من مات على التوحيد رقم (27).

([26]) صحيح البخاري كتاب ، العلم باب : من خص بالعلم قوماً رقم (128).

ينظر :أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي الشريف / شرف القضاة وأمين القضاة، دار الفرقان للنشر والتوزيع ،1999م ص 11 وما بعدها .

([27]) ينظر المصدر السابق ص9 ـ 46.

جمع الطرق يعرف به الراوي معرفة تامة، وهذا أمر مهم في الحكم على الحديث صحة وضعفاً، ولا شك أن تضعيف حديث صحيح أو تصحيح حديث ضعيف يتغير بسببه الحكم الشرعي .قال إبراهيم بن عبد الله اللاحم : "من أهم وسائل تمييز الرواة لا سيما حين الاشتباه، النظر في الطرق الأخرى للحديث، فقد يوجد في بعض الطرق زيادة بيان لأحد الرواة كان مشتبهاً مع غيره في الطريق الذي مع الباحث، فتميز بالطريق الجديد"([28]).

وقد قسم الطرق التي يحصل بها تمييز الرواة على قسمين، الأول: الطرق إلى المؤلفين، والثاني: الطرق بعد المؤلفين، وذكر له عدة أمثلة نورد منها مثالاً:

ـ ذكر ابن عساكر في الأطراف ما رواه النسائي، عن علي بن حجر، عن إسماعيل، عن حميد، عن أنس قال: "كان شعر رسول الله ﷺ إلى نصف أذنيه "([29]) ـ في ترجمة (إسماعيل بن جعفر، عن حميد، عن أنس) فتعقبه المزي، وذكره في ترجمة (إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن علية، عن حميد، عن أنس) واعتمد المزي على أنه جاء منسوباً (إسماعيل بن إبراهيم) في رواية الترمذي عن علي بن جعفر "([30]).

2ـ الوقوف على المقاصد الشرعية ومعرفة العلة :

معرفة العلة التي سيق من أجلها الحديث معينة لفهم المقاصد الشرعية، وهذا مهم للفقيه الذي يستنبط الحكم من النص، مثال حديث ابن عباس في جمع النبي ﷺ للصلوات في غير خوف ولا سفر ولا مطر، فقد بينت إحدى رواياته العلة من ذلك وهي عدم إحراج الأمة، والتيسير عليها، أخرج مالك في موطئه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال صلى رسول اللهﷺ الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً في غير خوف ولا سفر"([31]).

(28) الجرح والتعديل ،بقلم : ابراهيم بن عبد الله اللاحم ،مكتبة الرشد الطبعة الأولى 2003م ، ص 505.

(29) سنن النسائي بحاشية السندي ،كتاب الزينة ، باب : اتخاذ الجمة 183/8.

(30) الجرح والتعديل ص 509.

(31) الموطأ للإمام مالك ،كتاب : قصر الصلاة في السفر ،باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر رقم (4)بشرح محمد فؤاد عبد الباقي ،دار الحديث ص126.

ورواه البخاري من طريق جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر والمغرب والعشاء "([32]).

وأخرج مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً بالمدينة من غير خوف ولا سفر، قال أبو الزبير فسألت سعيداً لم فعل ذلك ؟ فقال :سألت ابن عباس كما سألتني، فقال: أراد أن لا يحرج أحداً من أمته "([33]).

3ـ معرفة سبب الورود :

وهذا مهم في معرفة الحكمة التي سيق من أجلها الحديث، والظروف والملابسات التي أحاطت بالحديث، وهل هو عام أو خاص بوقت معين أو حادثة خاصة، الأمر الذي يعين المجتهد في استنباط الحكم .

يقول الشيخ يوسف القرضاوي: " فلابد لفهم الحديث فهماً سليماً دقيقاً، من معرفة الملابسات التي سيق فيها النص، وجاء بياناً لها وعلاجاً لظروفها حتى يتحدد المراد من الحديث بدقة ولا يتعرض لشطحات الظنون، أو الجري وراء ظاهر غير مقصود "([34]).

مثاله:

ما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عمر أنه قال : رمل رسول الله ﷺ من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً "([35]) .

وعن ابن عباس، أنه قال : قدم رسول الله ﷺ وأصحابه مكة وقد وهنتهم حمى يثرب، قال المشركون : إنهم يقدم عليكم غداً قوم قد وهنتهم الحمى ولقوا منها شدة فجلسوا مما يلي الحجر، وأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط، ويمشوا ما بين الركنين، ليرى المشركون جلدهم، فقال المشركون : هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى وهنتهم هؤلاء أجلد من كذا وكذا "([36]).

فبينت الراوية الثانية سبب الرمل والعلة التي ورد الأمر به من أجلها.

4ـ معرفة زيادة الثقة :

---

(32) صحيح البخاري ،كتاب : مواقيت الصلاة ،باب: تأخير الظهر إلى العصر ،رقم (543).

(33) صحيح مسلم ،كتاب : صلاة المسافرين وقصرها، باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر ،رقم (705).

(34) كيف نتعامل مع السنة ،يوسف القرضاوي ص 125.

(35) صحيح مسلم ، كتاب :الحج ،باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة، رقم (1262).

(36) صحيح مسلم ، كتاب :الحج ،باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة، رقم (2220)..

معرفة زيادة الثقات فن عظيم، ومرجعه إلى اختلاف الروايات، لأن الرواة مختلفون في التثبت والتيقظ والفهم والضبط، ولا تتم معرفة الزيادة في الرواية إلا بجمع الطرق، مثال ذلك :

ما أخرجه مسلم عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر صاع من تمر أو صاع من شعير، قال ابن عمر :"فجعل الناس عدله مدين من حنطة "([37]).

وحديث أبي سعيد الخدري : "كنا نعطيها في زمن النبي ﷺ صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من زبيب، فلما جاء معاوية وجاء السمراء، قال : أرى مداً من هذا يعدل مدين "([38]).

وحديث ابن عمر :" فرض النبي ﷺ صدقة الفطر أو قال رمضان ـ على الذكر والأنثى والحر والمملوك، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ..الخ"([39]).

وفي الموطأ عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ :" أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين "([40]).

فزيادة (من المسلمين) بينت أنها لا تجب على غير المسلمين.

5ـ معرفة المبهم من الرواة:

وهو ما أبهم من الرواة في السند، ومعرفته مهمة جداً في معرفة الثقات من الرواة من غيرهم، وهو ما يترتب عليه الحكم على الحديث، صحة وضعفاً.

كذلك يستفاد منهم معرفة الناسخ والمنسوخ بمعرفة زمن إسلام الصحابي.

مثاله : عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه قال: " أتى النبي ﷺ رجل أعمى، فقال : يا رسول الله إنه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد، فسأل رسولَ الله ﷺ أن يرخص له فيصلي في بيته، فرخص له، فلما ولى دعاه فقال: هل تسمع النداء بالصلاة؟ قال: نعم، قال: فأجب "([41]).

---

(37) صحيح مسلم كتاب الزكاة ،باب: زكاة الفطر على المسلمين ،من التمر والشعير رقم(984).

(38) صحيح البخاري ،أبواب صدقة الفطر، باب: صاع من زبيب، رقم(1437).

(39) صحيح البخاري ،أبواب صدقة الفطر ،باب: صدقة الفطر على الحر والمملوك رقم (1440).

(40) موطأ مالك ، كتاب الزكاة ،باب: مكيلة زكاة الفطر، برقم (626).

(41) سنن أبي داود ،كتاب الصلاة ،باب : التشديد في ترك الجماعة .

لم تذكر هذه الرواية اسم هذا الرجل، ووردت رواية عند أبي داود عن أبي رزين عن ابن أم مكتوم: "أنه سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله :إني رجل ضرير البصر شاسع الدار ولي قائد لا يلائمني، فهل لي رخصة أن أصلي في بيتي؟ قال: هل تسمع النداء؟ قال: نعم، قال: لا أجد لك رخصة"([42]).

فعلم اسم الراوي وهو ابن أم مكتوم من خلال طريق آخر، وبذلك زال الإشكال.

6ـ معرفة الإدراج في المتن:

قال في كتاب: الاجتهاد في علم الحديث: "قال ابن أبي حاتم في علل الحديث: سألت أبي عن حديث رواه الوليد عن الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ من فاتته صلاة العصر ـ وفواتها أن تدخل الشمس صفرةٌ ـ فكأنما وتر أهله وماله"، قال أبي: التفسير من قول نافع"، والدليل على هذا الإدراج أن البخاري ([43]) ومسلماً ([44]) رويا الحديث بدون التفسير عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله"([45]).

المطلب الثاني: بيان عناية العلماء بجمع الطرق والروايات.

إن أهمية جمع طرق وروايات الحديث في الموضوع الواحد ظاهرة جلية، لذلك اعتنى العلماء بالجمع عناية كبيرة، وقام على ذلك علم من علوم السنة أطلق عليه بعض العلماء السبر كما عند ابن حبان، أو المعارضة كما عند ابن معين، أو المقابلة كما عند مسلم، أو الاعتبار عند علماء المصطلح أو المقابلة أو الموازنة عند بعض المعاصرين ([46]).

والمراد منه كما قال ابن حجر تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء للحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا؟

---

(42) أخرجه أبوداود ، كتاب :الصلاة نباب: التشديد في ترك صلاة الجماعة .

(43) صحيح البخاري كتاب مواقيت الصلاة ،باب: إثم من فاتته العصر رقم (29).

(44) صحيح مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: التغليظ في تفويت صلاة العصر،رقم (200 ،622) .

(45) ينظر: الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي ،تأليف د. علي نايف البقاعي ،دار البشائر الإسلامية الطبعة الأولى 1430هـ2009م ، ص 507.

(46) ينظر : السبر عند المحدثين وإمكانية تطبيقه عند المعاصرين د. أحمد عزي .ص7 بحث مقدم إلى ندوة علوم الحديث واقع وآفاق بتاريخ 10.8 أبريل 2003م بكلية الدراسات الاسلامية بدبي .

وقد تنوعت مناهج المصنفين في علم الحديث وتباينت في ذكر طرق الحديث الواحد أو الاكتفاء بطريق واحد لبعض الأحاديث، والغاية واحدة هي تمييز الصحيح من الضعيف ,وإليك أمثلة من بعض المصنفات التي اهتمت بجمع الطرق:

من كتب المتون: صحيح مسلم، ومن كتب الشروح: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ومن كتب الجوامع: كتاب جامع الأصول.

1- صحيح مسلم: للإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري، المتوفى (261 هـ) .

سلك الإمام مسلم في صحيحه مسلكاً متميزاً، حيث(إنه كان يكرر متن الحديث بتمامه إذا كان فيه زيادة في الألفاظ أو اختلاف بَيّن، بحيث يؤدي إلى فوائد جديدة، وكان منهجه في هذا أن يبدأ بالرواية الأتم، ثم يتبعها الروايات الأخرى، وهدفه من هذا أن يضع القارئ أمام جميع الألفاظ الواردة حتى لا يفوته شيء من معانيها وفوائدها الفقهية .... ويذكر الحديث بتمامه، ثم يتبعه روايات أخرى لا يذكر متونها، إنما يكتفي بالإشارة إلى الاختلافات بين هذه المتون "[47]

فهو يجمع طرق المتن الواحد من غير تكرار، فإذا اتحد المتن لا يكرره، وإذا كان الاختلاف يسيراً نبه عليه، وحين يكثر الاختلاف يعيد المتن، لأنه وقتئذ يصير متناً آخر.

2- فتح الباري شرح صحيح البخاري صاحبه: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852 هـ.

وقد أشار إلى منهجه في ذلك في مقدمته "هدي الساري" قال: ثم أستخرج ما يتعلق به غَرضٌ صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من تتمات وزيادات وكشف غامض، وتصريح مدلس بسماع، ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك منتزعا كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد، بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك" [48].

---

(47) دراسات في مناهج المحدثين، أمين القضاة ،و عامر حسن صبري دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان ط 1432هـ / 2011م . ص 98 . 99 .

(48) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر ص 5 .

3 . جامع الأصول : مؤلفه : المبارك بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري الشافعي أبو السعادات المشهور بابن الأثير. المتوفى سنة 606هـ

يقول محقق الكتاب في مقدمته: " عمد فيه المؤلف إلى الأحاديث التي وعتها السنة المعتمدة عند الفقهاء والمحدثين: الموطأ والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي التي حوت معظم ما صح عن النبي الكريم ﷺ، فجمعها وأدمجها كلها في مؤلف واحد بعد أن رتبها وهذبها، وذلل صعابها وقرب نفعها وافتتحه بمقدمة ضافية فصل الطريقة التي اتبعها في تصنيف الكتاب" [49] .

وكانت خطته كالتالي:

1- حذف أسانيد الأحاديث التي أوردها، ولم يثبت إلا اسم الصحابي في الحديث أو اسم التابعي الراوي عن الصحابي في الأثر.

2 – ذكر متون الأحاديث عن النبي ﷺ والآثار عن الصحابة، أما أقوال التابعين والأئمة المجتهدين فلم يوردها إلا نادراً.

3- عدل عن الطريقة التي اتبعها أصحاب الأصول الستة في الترتيب؛ لأن كل واحد منهم ذكر أحاديث في باب من كتابه، ذكرها غيره في غير تلك الأبواب، فعمد إلى الأحاديث المضمنة في هذه الأصول فاعتبرها وتتبعها، واستخرج معانيها، وبنى الأبواب على المعنى الذي دلت عليها الأحاديث.

4- كل حديث انفرد بمعنى أثبته في باب يخصه، وأما ما اشتمل على أكثر من معنى إلا أنه بأحدها أخص وهو فيها أغلب، فقد أثبته في الباب الذي هو به أخص وأغلب عليه.

5- إذا كان الحديث يشتمل على أكثر من معنى ولا يغلب أحد المعاني على الآخر أورده في آخر الكتاب في اللواحق [50].

(49) مقدمة جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير الجزري، تحقيق شعيب الأرنؤوط، نشر وتوزيع، مكتبة الحلواني ،مكتبة دار البيان ، ب ، ج .

(50) ينظر مقدمة تحقيق جامع الأصول، مصدر سابق .

المبحث الثالث : أثر ضابط جمع الروايات في فهم النص

المطلب الأول : أثر جمع الروايات في فقه الحديث واستنباط الأحكام.

لاشك أن جمع طرق الحديث الواحد مهم جداً فيما يتعلق بعمل الفقيه بل هي أساسي وضروري حيث إن الفقيه يسعى وراء الحكم الشرعي في مسألة ما من خلال تتبع أدلتها من السنة المطهرة، فألفاظ الحديث قد تأتي في طريق مختلفة عن أخرى، وفيها زيادة ليست في غيرها، ربما زادت الحكم وضوحاً أو قيدت حكماً ورد مطلقا في غيرها أو بينت ما ورد مبهماً أو خصصت ما ورد عاماً، وبالتالي لابد للفقيه أن يتتبع كل الطرق ليصل إلى الحكم الصحيح في المسألة، ولا يكتفي بطريق واحد.

وقد أشار ابن دقيق العيد إلى مسألة تتبع الطرق وأهميتها عند كلامه عن حديث المسيء صلاته فقال: "... إلا أن على طالب التحقيق ثلاث وظائف أحدها : أن يجمع طرق الحديث ويحصي الأمور المذكورة فيه ويأخذ بالزائد فالزائد، فإن الأخذ بالزائد واجب "[51] .

وقد سلك طريق التقصي والتتبع للطرق كثير من العلماء الذين شرحوا دواوين السنة كابن عبد البر في التمهيد، وابن القيم في زاد المعاد، وابن حجر في فتح الباري وغيرهم ممن جاء بعدهم .

- **الذهاب إلى مسجد قباء أو إلى موضع قباء.**

قال ابن عبد البر في التمهيد : "حدثني عن مالك عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ كان " يأتي قباء راكبا وماشيا".

هكذا قال يحي عن مالك عن نافع وتابعه القعنبي، وإسحاق بن عيسى الطباع، وعبد الله بن وهب وعبد الله بن نافع ورواه جل رواة الموطأ عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر والحديث صحيح لمالك عن نافع، وعبد الله بن دينار جميعا عن ابن عمر، على ما روى القعنبي ومن تابعه فهو عند مالك عنهما جميعا عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه كان يأتي قباء راكبا وماشيا، والدليل على أن هذا الحديث لمالك عن نافع وأنه من حديث نافع كما هو من حديث عبد الله بن دينار ـ أن أيوب السختياني وعبيد الله بن عمر رواياه عن نافع عن ابن عمر، إلا أن أيوب قال فيه (مسجد قباء) ولم يقل مالك ولا عبيد الله مسجد قباء (وإنما قالا قباء) وقباء موضع معروف وهو مذكر

(51) إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، الناشر: مطبعة السنة المحمدية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، 2/ 4.4.

ممدود، .....واختلف في معنى هذا الحديث فقيل كان يأتي قباء زائرا للأنصار، وهم بنو عمرو، وقيل كان يأتي قباء يتفرج في حيطانها ويستريح عندهم، وقيل كان يأتي قباء للصلاة في مسجدها تبركا به،لما نزل فيه أنه أسس على التقوى.

وقال أبو عمر: ليس على شيء من هذه الأقاويل دليل لا مدفع له، وممكن أن تكون كلها أو بعضها والله أعلم والأولى في ذلك حمل الحديث مجمله على مفسره فيكون قول من قال مسجد قباء مفسرا لما أجمل غيره وقد جاءت آثار تصحح ذلك والحمد لله" [52] .

- **فيما يتعلق بمسألة إسبال الإزار هل هو محرم مطلقاً أم عند الخيلاء؟**

هل من أطال إزاره وقع في الإثم مطلقاً ولو كان ذلك عادة في بيئته ؟ أم قصد الخيلاء والكبر هو سبب التحريم؟

ورد عند مسلم من حديث أبي ذر ـ رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة: المنان، الذي لا يعطي شيئاً إلا منة، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب، والمسبل إزاره "([53]).

وفي رواية عن أبي ذر ـ رضي الله عنه:" ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم، قال : فقرأها رسول الله ﷺ ثلاث مرات قال أبو ذر : خابوا وخسروا من هم يا رسول الله ؟ فقال : المسبل والمنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب "([54]).

وعند البخاري عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه: " ما أسفل من الكعبين من الإزار فهو في النار "([55]).

المعنى أن ما كان أسفل القدمين من الإزار مذموم صاحبه، ومتوعد بالعذاب، وقد كنى بالثوب عن القدمين، فالمراد أن قدمي المسبل تعذبان بالنار جراء إسبال الإزار.

لكن ورد من طرق أخرى تفسير الإسبال المنهي عنه، فعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة، فقال أبو بكر: إن أحد شقي إزاري يسترخي إلا أن أتعاهد ذلك منه، فقال: إنك لست ممن يفعل ذلك خيلاء» ([56]).

وفي حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ سمعت رسول الله ﷺ بأذني هاتين يقول: "من جر إزاره **لا** يريد بذلك إلا المخيلة، فإن الله لا ينظر إليه يوم القيامة"([57]) .

---

(52) التمهيد 5/131ـ 132.

(53) أخرجه مسلم ،كتاب :الإيمان ،باب : تحريم إسبال الإزار .

(54) مسلم في كتاب الإيمان ،باب : تحريم إسبال الإزار .

(55)صحيح البخاري ،كتاب اللباس ،باب: ما أسفل من الكعبين فهو في النار رقم : 5787.

(56) صحيح البخاري، كتاب اللباس ، باب : ما أسفل الكعبين في النار ، رقم (5784)

فذكر المخيلة صراحة في هذه الرواية .

قال في نيل الأوطار: "....وهو تصريح بأن مناط التحريم الخيلاء، وأن الإسبال قد يكون للخيلاء، وقد يكون لغيره فلا بد من حمل قوله "فإنها المخيلة " في حديث جابر بن سليم ([58]) علي أنه خرج مخرج الغالب، فيكون الوعيد المذكور في حديث الباب متوجها إلى من فعل ذلك اختيالا، والقول بأن كل إسبال من المخيلة أخذا بظاهر حديث جابر ترده الضرورة، فإن كل أحد يعلم أن من الناس من يسبل إزاره مع عدم خطور الخيلاء بباله، ويرده ما تقدم من قوله ﷺ لأبي بكر لما عرفت.

وبهذا يحصل الجمع بين الأحاديث وعدم إهدار قيد الخيلاء المصرح به في الصحيحين، وقد جمع بعض المتأخرين رسالة طويلة جزم فيها بتحريم الإسبال مطلقا، وأعظم ما تمسك به حديث جابر. وأما حديث أبي أمامة فغاية ما فيه التصريح بأن الله لا يحب المسبل، وحديث الباب مقيد بالخيلاء وحمل المطلق على المقيد واجب" ([59]).

ثم إن جمع الطرق يعين على الوقوف على المقصد الشرعي لا يتأتى إلا بتتبع الروايات يقول الشيخ الطاهر بن عاشور : " وعلى الفقيه أن يجيد النظر في الآثار التي يتراءى منها أحكام خفِيت عللُها ومقاصدها، ويمحّص أمرها. فإن لم يجد لها محملاً من المقصد الشرعي نظر في مختلف الروايات، لعله أن يظفر بمسلك الوهم الذي دخل على بعض الرواة، فأبرز مرويه في صورة تُؤذن بأن حكمه مسلوبُ الحكمة والمقصد، وعليه أيضاً أن ينظر إلى الأحوال العامة في الأمة التي وردت تلك الآثار عند وجودها.

مثال ذلك في الأمرين حديث رافع بن خديج وأنس بن مالك أن رسول الله ﷺ نهى عن المحاقلة، أي كراء المزارع، فقد حمله ابن عباس على أن رسول الله لم ينه عنه، ولكنه قال: "لأنَ يمنح أحدُكم أخاه خيرٌ له من أن يأخذ خراجاً معلوماً . وحمله مالك وابن شهاب وابن المسيَّب على تفسير أبي

(57) صحيح مسلم ،كتاب اللباس ، باب من جر ثوبه خيلاء .

(58) أخرجه أبوداود والنسائي من حديث جابر بن سليم : وارفع إزارك إلى نصف ساقك فإن أبيت فإلى الكعبين وإياك وإسبال الإزار فإنها من المخيلة وإن الله لا يحب المخيلة ".

(59) نيل الأوطار 133/2.

سعيد الخدريّ: أن رسول الله ﷺ نهى عن المحاقلة. والمحاقلة: كراء الأرض بالحنطة. ولذلك ترجم هذا الحديث مع غيره في الموطأ بترجمة المزابنة والمحاقلة. فلم يَرَ للمحاقلة معنى غير هذا"[60] .

ويقول الشيخ يوسف القرضاوي: "إن الاكتفاء بظاهر حديث واحد دون النظر في سائر الأحاديث، وسائر النصوص المتعلقة بموضوعه كثيراً ما يوقع في الخطأ، ويبعد عن جادة الصواب وعن المقصود الذي سيق له الحديث "([61]).

وقد أورد الدكتور القرضاوي عدة أمثلة لبيان ضرورة جمع الأحاديث الصحيحة في الموضوع الواحد ويرد متشابهها إلى محكمها ويحمل مطلقها على مقيدها ..الخ ([62]).

المطلب الثاني :أثر تتبع الطرق في عدة مسائل من علم الحديث.

أولاً : أثره في دفع التعارض بين الأحاديث .

لجمع الطرق أثر ظاهر في دفع التعارض بين الأحاديث التي يكون ذلك في ظاهرها، فتتبع الطرق،(ومعرفة الاختلافات الواقعة في المتون والأسانيد لا يمكن الوصول إليها إلا بجمع الطرق والنظر فيها مع المعرفة التامة بالرواة والشيوخ والتلاميذ، والأحوال والوقائع وطرق التحمل وكيفية الأداء من أجل معرفة الخطأ من الصواب وكيفية وقوع الخلل والخطأ في الرواية)([63]) .

ويمكن إيراد بعض الأمثلة على ذلك على النحو التالي:

ـ الحديث الذي أخرجه البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم "([64]).

وحديث ابن عمر عند البخاري، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من جاء منكم الجمعة فليغتسل"([65]).

يفهم من الحديثين أن الغسل يوم الجمعة واجب، قال الشافعي: "فكان قول رسول الله ﷺ في: "غسل يوم الجمعة واجب"، وأمره بالغسل، يحتمل معنيين: الظاهر منهما أنه واجب، فلا تجزئ

(60) مقاصد الشريعة الإسلامية،: لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، المحقق: محمد الحبيب ابن الخوجة. الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1425 هـ - 2004 م ،156/3.

(61) كيف نتعامل مع السنة النبوية ص128.

(62) المصدر السابق ص123 ــ 132.

(63) أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء ص86.

(64) صحيح البخاري في صفة الصلاة ،باب: وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل رقم (820).

(65) البخاري ، كتاب الجمعة ،باب: هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء و الصبيان رقم 854.

الطهارة لصلاة الجمعة إلا بالغسل، كما لا يجزئ في طهارة الجنب غير الغسل، ويحتمل واجب في الاختيار والأخلاق والنظافة"([66]).

وفي حديث سمرة بن جندب ـ رضي الله عنه ـ قال : قال رسول الله ﷺ: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل" ([67]).

وحديث "دخل رجل من أصحاب النبي يوم الجمعة، وعمر بن الخطاب يخطب، فقال عمر:" أية ساعة هذه؟ فقال: يا أمير المؤمنين انقلبت من السوق، فسمعت النداء فما زدت على أن توضأت، فقال عمر: " الوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله، كان يأمر بالغسل"([68]).

قال الشافعي: "أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه كمثل معنى حديث مالك، وسمى الداخل يوم الجمعة بغير غسل "عثمان بن عفان"([69]).

يفهم من هذين الطريقين أن الغسل غير واجب.

قال الشافعي في الرسالة : "فلما حفظ عمر عن رسول الله ﷺ أنه كان يأمر بالغسل، وعلم أن عثمان قد علم من أمر رسول الله ﷺ بالغسل، ثم ذكر عمر لعثمان أمر النبي ﷺ بالغسل وعلم عثمان ذلك فلو ذهب على متوهم أن عثمان نسي، فقد ذكره عمر قبل الصلاة بنسيانه، فلمّا لم يترك عثمان الصلاة للغسل، ولما لم يأمره عمر بالخروج للغسل، دل ذلك على أنهما قد علما أن أمر رسول الله ﷺ بالغسل على الاختيار لا على أن لا يجزئ غيره ؛لان عمر لم يكن ليدع أمره ﷺ بالغسل ولا عثمان إذ علمنا انه ذاكر لترك الغسل وأمر النبي بالغسل إلا والغسل كما وصفنا على الاختيار "([70]).

ثانيا: أثره في معرفة سبب ورود الحديث

---

(66) الرسالة لمحمد بن ادريس الشافعي ،المحقق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار النشر: دار الوفاء، مصر، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: 1422هـ، 1، 136/2001.

(67) سنن الترمذي ، كتاب أبواب الجمعة ،باب: ما جاء في الوضوء يوم الجمعة (357) ، والنسائي ، كتاب الجمعة ،باب: الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (1380).

(68) الرسالة للشافعي 136/1.

(69) المصدر السابق.

(70) الرسالة للشافعي 136/1.

سبب ورود الحديث المقصود منه "ما ورد الحديث لأجله زمن وقوعه:([71])،وهو مهم جداً لفهم الحديث، فالعلم بالسبب يورث العلم بالمسبب، وبعض الأحاديث لها أسباب وردت حال وقوعها، والكثير من الأحاديث لم يرد لها ؛فالرسول ﷺ بعث معلماً وموجهاً ومبيناً للقرآن .

وقد يذكر سبب الورود في نص الحديث، أو في بعض طرقه الأخرى.

أورد السيوطي في كتاب اللمع ما رواه البخاري من حديث زيد بن ثابت من قوله ﷺ: " أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة "([72]).

وقد ورد في الأحاديث عن سؤال سائل وهو ما أسنده ابن ماجه والترمذي في بعض الشمائل من حديث عبد الله بن سعد قال: "سألت رسول الله ﷺ : أيما أفضل الصلاة في بيتي أو الصلاة في المسجد ؟ قال: (ألا ترى إلى بيتي ما أقربه من المسجد فلأن أصلي في بيتي أحب إلي من أن، أصلي في المسجد إلا أن تكون صلاة مكتوبة) ([73]).

فقد ظهر في هذا الطريق سبب ورود الحديث.

ثالثاً أثره في معرفة غريب الحديث

وقع في بعض الأحاديث ألفاظ غريبة بمعنى أنها قليلة الاستعمال في اللغة، لكن وردت روايات أخرى بينت معناها وأظهرته صريحاً من ذلك:

ـ ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ : "إذا دعي أحدكم فليجب، فإن كان صائماً فليصل، وإن كان مفطراً فليطعم"([74]).

قال في إكمال المعلم : " أي فليدع لأرباب الطعام بالمغفرة والبركة "([75]).

يدل على هذا المعنى ما ورد في أحاديث أخرى كحديث أبي هريرة من صلى على النبي صلاة، صلت عليه الملائكة عشراً "([76]).

---

(71)معجم مصطلحات الحديث وعلومه ، محمد أبو الليث الخير آبادي ، دار النفائس الطبعة الأولى 2009م ص 71.

(72)صحيح البخاري ،كتاب الجماعة ،باب : صلاة الليل ، رقم (698).

(73) اللمع في أسباب الحديث ،لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، حققه : غياث عبد اللطيف دحدوح ،دار المعرفة ، بيروت لبنان ،ص 62.

(74) صحيح مسلم ،كتاب النكاح ،باب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة رقم (1431).

(75) إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض بن موسى اليحصبي ،تحقيق د. يحي إسماعيل ،دار الوفاء ،ط. الثالثة 2005م. 604/4.

رابعاً : أثره في بيان المقصود من لفظ وارد في الحديث

وعند مسلم عن ابن عمر عن النبي ﷺ: "إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليجب"([77]).

ومن طريق آخر عنه قال ﷺ: "إذا دعي أحدكم إلى وليمة عرس فليجب"([78]).

لكن في رواية عن ابن عمر أيضاً بين أن الدعوة يجب إجابتها سواء وليمة عرس أو غيره.

فمن طريق آخر عن ابن عمر كان يقول عن النبي ﷺ: "إذا دعا أحد أخاه فليجب عرساً كان أو نحوه"([79]).

قال النووي: "قد يحتج به من يخص وجوب الإجابة بوليمة العرس، ويتعلق الآخرون بالروايات المطلقة"([80]).

المطلب الثالث :أمثلة متعددة في جمع الطرق والروايات في الباب الواحد من كتب الشروح

اعتبر كثير من الشراح مسألة تتبع طرق وروايات الحديث من شروط شرح الحديث وفهم معناه ومقصوده، لذلك اعتنوا بها أيما اعتناء، وحاول كثير منهم جمع الروايات، وبيان الاختلاف والاتفاق بينها، ولنضرب أمثلة على ذلك :

1ـ كراهية السؤال لكل من فيه قدرة على العمل والسعي، ووجوب السعي لتحصيل الرزق، وهل هذا مطلق أو فيه استثناء ؟

1ـ في حديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال:" والذي نفسي بيده، لأن يأخذ أحدكم حبله، فيحتطب على ظهره، خير له من أن –يأتي رجلا أعطاه الله من فضله ـ فيسأله أعطاه أو منعه"([81]).

قال ابن عبد البر في التمهيد: "في هذا الحديث كراهية السؤال لكل من فيه طاقة على السعي والاكتساب وفيه ذم المسألة وحمد المعالجة والسعي والتحرف في المعيشة وقد وردت أحاديث عن

(76) النسائي في صفة الصلاة ،باب الفضل في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

(77) مسلم ،كتاب النكاح ،باب: الأمر بإجابة الدعوة .

(78) المصدر السابق .

(79) مسلم ،كتاب النكاح ،باب: الأمر بإجابة الدعوة .

(80) شرح النووي على صحيح مسلم، مكتبة الصفا ، الطبعة الأولى 2003م ، 184/9.

(81) أخرجه مالك في الموطأ كتاب : الصدقة ،باب ما جاء في التعفف عن المسألة .

النبي ﷺ في ذم المسألة كثيرة صحاح فيها شفاء لمن تدبرها ووقف عل معانيها وهي تفسر معنى هذا الباب وتوضح المراد من حديثه والله الموفق للصواب.

ثم ذكر عدة روايات للحديث قال: "عن ابن شهاب أن أبا عبيد مولى عبد الرحمان بن أزهر أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: "لأن يحتزم أحدكم بحزمة حطب فيحملها على ظهره فيبيعها خير له من أن يسأل رجلا فيعطيه أو يمنعه"([82]).

ثم بين في رواية أخرى جواز المسألة في حالين اثنين : عند السلطان ؛لأن له حقاً في بيت مال المسلمين، والثاني إذا اضطر للمسألة بسبب دين أو حمالة أو غيرها مما هو ضرورة.

قال ابن عبد البر "..عن سمرة عن النبي ﷺ قال: " المسائل كدوح يكدح بها الرجل وجهه فمن شاء أبقى على وجهه ومن شاء ترك إلا أن يسأل الرجل ذا سلطان أو في أمر لا يجد منه بدا" .....قال أبو عمر : " السؤال لا يجوز لمن فيه منة وقوة وأدنى حيلة في المعيشة إلا أن يسأل ذا سلطان لأن له عنده حقا في بيت المال وإن لم يتعين أو يسأل في أمر لا بد له منه من حمالة يتحملها أو دين أدانه في واجب أو مباح يسأل من يعرف أن كسبه لا بأس به وهم الصالحون"([83]).

2ـ اليد العليا واليد السفلى، والمقصود من ذلك :

ورد مدح اليد العليا وأنها خير من اليد السفلى، وتباينت أقوال العلماء في ذلك ففي حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما . أن رسول الله ﷺ قال . وهو على المنبر . وذكر الصدقة والتعفف والمسألة :" اليد العليا خير من اليد السفلى" . فاليد العليا المنفقة، والسفلى هي السائلة " [(84)] .

الجملة الأخيرة من الحديث (فاليد العليا المنفقة والسفلى هي السائلة) وقع اختلاف فيها هل هي من الحديث أو مدرجة فيه ؟

أورد ابن حجر . رحمه الله . المراد من قوله : ـ اليد العليا هي المنفقة أو المتعففة ـ وباللفظين وردت روايات الحديث، قال ابن حجر:" قال أبو داود: قال الأكثر عن حماد بن زيد: المنفقة، وقال واحد عنه : المتعففة، وكذا قال عبد الوارث عن أيوب .فأما الذي قال عن حماد :المتعففة . بالعين وفاءين . فهو مسدد كذلك رويناه عنه في مسنده رواية معاذ بن المثنى عنه ومن طريقه أخرجه بن عبد البر في

(82) التمهيد 470/16 .

(83) التمهيد 16/ 473.

(84) صحيح البخاري :كتاب الزكاة ، باب: لا صدقة إلا عن ظهر غنى ، رقم (1429) .

التمهيد، وقد تابعه على ذلك أبو الربيع الزهراني كما رويناه في كتاب الزكاة ليوسف بن يعقوب القاضي .... وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق سليمان بن حرب عن حماد بلفظ " واليد العليا يد المعطي "، وهذا يدل على أن من رواه عن نافع بلفظ المتعففة فقد صحف .

قال ابن عبد البر : ورواه موسى بن عقبة عن نافع فاختلف عليه أيضا، فقال حفص بن ميسرة عنه: المنفقة كما قال مالك، قلت: وكذلك قال فضيل بن سليمان عنه، أخرجه بن حبان من طريقه. قال: ورواه إبراهيم بن طهمان عن موسى، فقال :المنفقة.

قال ابن عبد البر: رواية مالك أولى وأشبه بالأصول، ويؤيده حديث طارق المحاربي عند النسائي: قال :قدمنا المدينة فإذا النبي ﷺ قائم على المنبر يخطب الناس، وهو يقول: "يد المعطي العليا " انتهى .

ولابن أبي شيبة والبزار من طريق ثعلبة بن زهدم مثله، وللطبراني بإسناد صحيح عن حكيم بن حزام مرفوعا: "يد الله فوق يد المعطي، ويد المعطي فوق يد المعطى، ويد المعطى أسفل الأيدي"، وللطبراني من حديث عدي الجذامي مرفوعا مثله..... فهذه الأحاديث متضافرة على أن اليد العليا هي المنفقة المعطية، وأن السفلى هي السائلة، وهذا هو المعتمد وهو قول الجمهور" [85].

(85) فتح الباري 4 /49 .

الخاتمة

تماشيا مع ما هو مألوف ومتعارف عليه في البحوث العلمية أن تصاغ في نهاية البحث خاتمة تحوي بعضاً من النتائج والتوصيات والمقترحات :

أولاً النتائج :

1ـ أهمية تتبع طرق وروايات الحديث في الباب الواحد، حيث يستطيع الباحث أن يتتبع جميع الطرق، ليفهم المراد من النص الحديثي، ويطبقه على أساس هذا الفهم .

2ـ ضابط جمع الروايات وتتبع الطرق له أهميته عند علمائنا السابقين وكانت عنايتهم به كبيرة .

3ـ إن تعدد الروايات والطرق يدل على استيعاب السنة لجوانب الموضوع الواحد، لأن طبيعة البيان النبوي تقتضي هذا التعدد، حسب المبين لهم، ومقتضى الحال الذي يقدم فيه البيان.

4ـ أسباب تعدد الروايات للحديث كثيرة ومتنوعة .

5ـ الخبر إذا رواه ثقتان، كان أقوى وأرجح مما لو نفرد به واحد، وفي ذلك حض على تكثير طرق الحديث لكي يرتقي عن درجة الظن إلى درجة العلم، إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم ولا يكاد يجوز ذلك على ثقتين لم يخالفهما أحد.

6ـ الاعتبار وسبر الطرق وتتبعها مهم في كشف ضبط الرواة وأحياناً معرفة عدالتهم بتتبع طرق مروياتهم وموازنتها بمرويات غيرهم، ومهم في معرفة سبب ورود الحديث، ومعرفة العلة التي سيق لها الحديث، وتعين على الحكم على الراوي، ومعرفة الحديث المقلوب، والراوي المبهم .

التوصيات :

هذه بعض المقترحات المهمة في هذا الموضوع :

1ـ أقترح على الباحثين في مجال السنة ضرورة الاهتمام بمثل هذه الدراسات لأهميتها في تصحيح فهم السنة .

2ـ الاهتمام بتنشئة جيل علمي يتعمق في دراسة السنة ولا يكتفي بمجرد الحصول على شهادات علمية فقط .

3ـ أوصي بأن يستفيد القائمون على إعداد المناهج الدراسية في الجامعات من البحوث المنشورة في هذا المؤتمر،وألا تضيع هذه الجهود العلمية وتلك الأموال التي صرفت عليها.

المصادر والمراجع

- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين الفحل، دار المحدثين، الطبعة الأولى 1429هـ /2008م .21
- الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، تأليف د. علي نايف البقاعي، دار البشائر الإسلامية الطبعة الأولى 1430هـ2009م.
- إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، الناشر: مطبعة السنة المحمدية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، 2/ 4.
- أسباب تعدد الروايات في متون الحديث شرف محمود القضاة، وأمين محمد القضاة، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات، المجلد العشرون 1993م .
- أسباب تعدد روايات الحديث الواحد، مقال لعبد العزيز الطريفي على موقعه بالشبكة بتاريخ 14 / 4/ 2010 م .
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين السيوطي، بعناية مازن السرساوي، دار ابن الجوزي، ط. الثانية 1433 هـ . .
- تذكرة الحفاظ : شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: زكريا عميرات, الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة الأولى 1419 هـ- 1998 م.
- توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر، للشيخ طاهر الجزائري، اعتنى به : عبد الفتاح أبوغدة، الطبعة الثانية بيروت 2009م.
- التوقيف على مهمات التعريف، فصل الراء، لزين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي القاهري، الناشر: عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت–القاهرة، الطبعة: الأولى، 1410هـ–1990م.
- الجامع لأخلاق ..وآداب السامع للخطيب البغدادي، تحقيق : صلاح عويضة، دار الكتب العلمية .
- الجرح والتعديل، بقلم : ابراهيم بن عبد الله اللاحم، مكتبة الرشد الطبعة الأولى 2003م .

- حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع مع السنن)، محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، 1406 – 1986م.
- حاشية نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لعلي بن سلطان الهروي القاري، قدم له الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، شركة دار الأرقم .
- دراسات في مناهج المحدثين، أمين القضاة، وعامر حسن صبري دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان ط 1432هـ / 2011م.
- الرسالة لمحمد بن ادريس الشافعي، المحقق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار النشر: دار الوفاء، مصر، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: 1422هـ، 2001.
- الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة : محمد بن أبي بكر بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
- السبر عند المحدثين وإمكانية تطبيقه عند المعاصرين د. أحمد عزي،بحث مقدم إلى ندوة علوم الحديث واقع وآفاق بتاريخ 10.8 أبريل 2003م بكلية الدراسات الاسلامية بدبي .
- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى الترمذي، أبو عيسى، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: 1998 م.
- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2004 م
- السنن الكبرى :أحمد بن الحسين الخراساني، أبو بكر البيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م.
- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لعلي بن سلطان محمد الهروي القاري، قدم له الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، حققه وعلق عليه : محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، شركة دار

الأرقم بن أي الأرقم بيوت لينان .

- صحيح البخاري، بترقيم وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث القاهرة .1432هـ /2011م .
- صحيح مسلم،دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث مصر .
- كيف نتعامل مع السنة، يوسف القرضاوي، دار الشروق الطبعة الخامسة 2008م.
- اللمع في أسباب الحديث، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، حققه : غياث عبد اللطيف دحدوح، دار المعرفة، بيروت لبنان .
- معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه، تأليف الدكتور : محمد أبو الليث الخير آبادي، الطبعة الأولى 1429 هـ / 2009 م، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن .
- مقاصد الشريعة الإسلامية،: لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، المحقق: محمد الحبيب ابن الخوجة، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1425 هـ – 2004 م .
- مهارات جمع طرق الحديث بحث محكم للدكتور إبراهيم عبد الله اللاحم .منشور بمجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، المجلد 5، العدد 2، بتاريخ 1434هـ / 2012 م.
- الموطأ للإمام مالك بشرح محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث .
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار :محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الحديث، القاهرة الطبعة الأولى 2000م.